

لا يمكن نفي وجود تهريب للثروة الحيوانية وفكرة الاستيراد غير مطروحة

وزير الزراعة لـ«الوطن»: ارتفاع أسعار اللحوم طبيعي مع حلول الشتاء والفلاحون ومربو الدواجن لا يربحون

محمد راكان مصطفى



يبدو أن الصرخات التي أطلقها المربون على مدار السنوات الأخيرة للتحذير من انهيار قطاع الثروة الحيوانية لم تلق أذاناً مضعية من الجانب الحكومي، وما زالت المشكلات تتفاقم وتسبب بخروج الأغلبية العظمى من العمل، ففي قطاع الدواجن وصلت نسبة المتوقفين عن التربية إلى نحو ٧٠ بالمئة من إجمالي العاملين في القطاع، الأسباب في مجملها أصبحت معروفة لدى الجميع بدءاً من ارتفاع تكاليف التربية بسبب ارتفاع أسعار الأعلاف وحوامل الطاقة، وصولاً إلى ضعف القدرة الشرائية التي باتت لا تتناسب مع أسعار المنتج لتحول أغلبية المواطنين إلى نباتيين بالإكراه بعد أن غادرت مواثيم اللحوم بأنواعها ومؤخراً فارقها البيض ومشتقات الألبان.

منه. ولفت الوزير في حديثه لـ«الوطن» إلى وجود عوامل أخرى تلعب دوراً في ارتفاع أسعار اللحوم الحمراء بأنواعها حيث تراوحت أسعار لحوم الأغنام في الأسواق بين ٦٠ إلى ٧٠ ألف ليرة، وبلغ سعر لحم العجل بين ٥٠ و٦٠ ألف ليرة، موضحاً أن سعر الخروف لائق وصل إلى بأس ألفاً بينما بلغ سعر كيلو لحم العجل من أرض المسلخ نحو ٥١ ألفاً يضاف إليها تكاليف النقل والمحروقات لتشغيل مودلات الكهرباء في ظل التقلبات الطويل.

وأعاد المصدر السبب وراء ارتفاع الأسعار إلى جانب ارتفاع أسعار الأعلاف إلى إزدياد عمليات التهريب إلى خارج البلاد عبر المنطقة الشرقية، موضحاً أنه يتم يومياً جمع المواشي من أسواق نيجها والرحبة والشجرة عبر سيارات شاحنة، بمعدل ٤ سيارات كل يومين تقريباً، مضيفاً: يتم بيع الكيلو في الخارج بين ٤,٥ إلى ٥ دولارات، مستشهداً بالاشاعة التي ضبطتها منذ فترة دوريات حماية المستهلك وقد كانت معدة للتهريب.

وكشف وزير الزراعة عن العمل مع مصرف سورية المركزي ووزارتي الاقتصاد والتمويل لإيجاد حلول عاجلة لتدعيم القطاع من خلال إجراءات اللازمة لتقديم المنتجات مثل هذه الحالات، مؤكداً اتخاذ إجراءات الحكومية لمنع التهريب والحد

منه. وتذليل المعوقات التي تحد كبير على التنافسية لينعكس على تخفيض أسعار الألبان. ولفت الوزير قنناً إلى أن السعر العالمي للأعلاف وتراجع قيمة الليرة السورية أثر بشكل كبير في ارتفاع قيمة الأعلاف بشكل كبير، موضحاً أن احتياج قطاع الدواجن من الذرة يتجاوز ١,٢ مليون طن سنوياً، تم تأمين ٥٠٠ ألف طن محلياً وسيحتاج استيراد حوالي ٦٠٠ ألف طن بالقطع الأجنبي كما أنه سوف ينعكس السعر العالمي للأعلاف على ارتفاع التكلفة، إضافة إلى الحاجة لاستيراد كامل الاحتياج من هذا المجال تأخذ مجازات أخرى، مضيفاً: المفروض أن يتوازن الدخل مع الاحتياج، وحالياً هناك ظروف صعبة اقتصادياً تمر بها البلاد، ويتم العمل بالبحث عن البدائل، مشيراً إلى مضاعفة الرواتب بالسنوات الماضية، إلا أن التضخم وارتفاع سعر الدولار عالمياً أخذ جزءاً كبيراً جداً من الجهود الحكومية في تحسين الوضع المعيشي.

وأشار إلى أن الفلاحين ومربي الدواجن لا يربحون في ظل ارتفاع التكاليف، وإن لم يبيعوا بخسارة فيتم البيع برأس المال، وهو ما أدى إلى خروج الكثير من المربين عن العمل لعدم غفائة رأس المال المتبقي بعد البيع للبدء بدورة تربية جديدة. وعن إمكانية استيراد اللحوم الحمراء والبيضاء للحد من ارتفاع الأسعار وتأمين احتياج السوق المحلي، أكد الوزير أن



يتم خلالها تخفيض أعداد القطيع بسبب ارتفاع درجات الحرارة، وبما يساعد بشكل كبير على التنافسية لينعكس على تخفيض أسعار الألبان. وتنتسب مع القدرة الشرائية للمواطن، قال الوزير قنناً: إن ضعف القدرة الشرائية أحد العوامل التي تؤثر في تخفيض كمولية التربية، ومن الصعوبة تقديم الدعم لكونه يحتاج إلى مبالغ ضخمة جداً، والسياسات العالمية في هذا المجال تأخذ مجازات أخرى، مضيفاً: المفروض أن يتوازن الدخل مع الاحتياج، وحالياً هناك ظروف صعبة اقتصادياً تمر بها البلاد، ويتم العمل بالبحث عن البدائل، مشيراً إلى مضاعفة الرواتب بالسنوات الماضية، إلا أن التضخم وارتفاع سعر الدولار عالمياً أخذ جزءاً كبيراً جداً من الجهود الحكومية في تحسين الوضع المعيشي.

وأشار إلى أن الفلاحين ومربي الدواجن لا يربحون في ظل ارتفاع التكاليف، وإن لم يبيعوا بخسارة فيتم البيع برأس المال، وهو ما أدى إلى خروج الكثير من المربين عن العمل لعدم غفائة رأس المال المتبقي بعد البيع للبدء بدورة تربية جديدة. وعن إمكانية استيراد اللحوم الحمراء والبيضاء للحد من ارتفاع الأسعار وتأمين احتياج السوق المحلي، أكد الوزير أن

طرح الاستيراد غير مطروح، وقال: لن نسمح باستيراد الفروج المجمد فقطاع الثروة الحيوانية يعمل به ٣٠ بالمئة من القوى العاملة الزراعية في المناطق الريفية ومشغل قطاع مهم عبر مختلف مراحل الإنتاج من بيع الأعلاف وصولاً إلى التربية والذبح، والاستيراد للفروج سيقتضي على شريحة مهمة جداً تعمل في هذا المجال، مضيفاً: من الأفضل استيراد الأعلاف وتحقيق قيمة مضاعفة عبر الإنتاج وتشغيل القوى العاملة. ولفت إلى أن عدد الأبقار والأغنام والجاموس في فترة ما قبل الحرب كان حوالي ٢٥ مليون رأس، مضيفاً: وكنا نستورد كميات لا بأس بها من العجول لتأمين احتياج البلاد، كما تم السماح في فترة سابقة بالسماح بتصدير الأغنام بشرط استيراد رأسي غنم بيلاد بدلاً من كل رأس غنم مصدر، إلا أنه لم يتناسب مع أدواق المواطن السوري، مضيفاً: كما تم استيراد بلوكات لحم محمد إلا أنها تحولت إلى فرصة للغش بواسطة الأطقم المطبوخة في بعض الأماكن.

واختتم الوزير حديثه بأمله بتجاوز هذه المرحلة بقليل من الصبر، متوقفاً أن يحل القادم انقراضات تنعكس على كل القطاعات بما فيها قطاعات الثروة الحيوانية.

ألف إصابة جديدة بالسرطان شهرياً والنسبة ضمن الحدود الطبيعية

مدير «البيروني» لـ«الوطن»: تحسن في واقع توفير الدواء بنسبة ١٥ بالمئة وكميات إضافية تصل تباعاً

الحمولات ساهمت بالكشف المبكر عن الإصابة ورفعت نسب الشفاء

فادي بك الشريف

كشف مدير الهيئة العامة لمشفى البيروني الجامعي بدمشق الدكتور إيهاب النكري في حديث خاص لـ«الوطن» عن وصول كميات إضافية من الأدوية اللازمة للجرعات الكيميائية للعلاج مطمئناً بأنه من المتوقع أن تصل كميات أخرى خلال الفترة القريبة القادمة وذلك بعد أن شهد المشفى نقصاً بالدواء تجاوز العام الماضي ٥٠ بالمئة لأسر يخص الاسترجار المركزي المتعلق بالدواء، وتأخر وصوله.

وبيّن النكري أن الدواء متوافر حالياً بنسبة ٦٠ بالمئة بوجود نقص نسبته ٤٠ بالمئة ويصل في بعض الأحيان إلى ٤٥ بالمئة، مؤكداً أن توريد الدواء مستمر بشكل تدريجي وذلك حسب التعاقد مع (فارمكس) التي تؤمن الدواء للمشفى على اختلافها، علماً أن نسبة التحسن بواقع الدواء هذا العام تقدر به ١٥ بالمئة عن الفترة الماضية.

وأكد مدير المشفى أن توفير الدواء يخفف العبء على المشفى وعلى المرضى ممن يضطرون إلى شراء الدواء من الخارج، وبالتالي يخفف الكثير من المعاناة والتكاليف التي ليست بغدور الجميع، علماً أن هناك ١٠٣٠٠ مريض بالسرطان (حالة جديدة) خلال العام الماضي وقدمت لهم العلاجات اللازمة مع استمرار متابعة حالة جميع المرضى. وأوضح النكري أن عدد جرعات الكيماوي الخارجي (حبوب) تصل إلى ٢٠٠٠



٦ آلاف جلسة كيميائية داخل المشفى شهرياً وقريباً مسرع خطي جديد للتشخيص الدقيق للأورام

إلى نحو الألف شهرياً، مبيّناً أن المشفى استقبلت ١٠٣٠٠ مريض بالسرطان (حالة جديدة) خلال العام الماضي وقدمت لهم العلاجات اللازمة مع استمرار متابعة حالة جميع المرضى. وأوضح النكري أن عدد جرعات الكيماوي (حبوب) تصل إلى ٢٠٠٠

شهرياً وحوال ٢٤ ألفاً سنوياً، فيما يصل عدد الجلسات الكيميائية داخل المشفى إلى ٦ آلاف شهرياً وأكثر من ٧٤ ألفاً سنوياً. واعتبر الدكتور النكري أن معدل الإصابة بالسرطان فيما يخص الحالات التي يستقبلها المشفى يعتبر عدداً طبيعياً، وأن الأعداد السنوية حالياً تعتبر أقل من الأعداد

بالسرطان كالتدخين والكحول والهرمونات والشدة النفسية. وأكد مدير المشفى أن الحملات التي تقام للكشف المبكر عن السرطان ضمن اهتمام رفيع المستوى أسهمت في العلاج بنسبة كبيرة، بحيث أصبح يرد المشفى حالات من درجة ثالثة وثانية مقارنة مع الحالات ذات الدرجة الرابعة التي كانت تصل المشفى لمرضى لم يتكشفوا إصابتهم بشكل مبكر، الأمر الذي رفع من نسبة الشفاء.

ولفت النكري إلى أن الحملات خففت أيضاً التكاليف عن الدولة أيضاً فيما لو اكتشفت الإصابة بالسرطان في مرحلته الأولى أو الثانية، كما أنها شكلت وعياً كبيراً لدى العديد من النساء للكشف المبكر عن المرض، مع تقديم مختلف التسهيلات والخدمات والعلاجات المجانية بدعم كبير من الجهات المعنية، شامكة عن الحملة الوطنية للكشف المبكر عن سرطان (عق الرحم، البروستات).

وبيّن أن المسرع الخطي الجديد في مشفى البيروني سيدخل الخدمة قريباً، من أجل التشخيص الدقيق للأورام، مؤكداً أن المسرع عبارة عن علاج شعاعي منظور للأورام، علماً أنه تم استلام توسع العلاج الشعاعي في حرسا بريف دمشق، بما يتضمن المسرع الخطي، ما يتعكس على موضوع تقليص الدور بشكل جيد عن جهاز المعالجة الشعاعية في قسم الحرة، مؤكداً أنه تم تطبيق الدور الإلكتروني في المشفى، كما يوجد دعم طقم على صعيد تأمين الأجهزة.

التي تم استقبالها خلال ٢٠١١ والتي وصلت إلى ١٢ ألف إصابة جديدة في عام، لافتاً إلى أن واقع الأزمة والنقل والظروف تدفع بعدد من المرضى باللجوء إلى مشفى تشرين الجامعي التابع للتعليم العالي، أو أحد مشافي وزارة الصحة. وقال النكري: توجد (مؤهبات) لإصابة

راسب مثل كل عام... في تسويق الحمضيات.. السورية للتجارة لم تسوق سوى ٣٥٠ طناً من طرطوس!

مدير فرع طرطوس: سوقنا ما عرضه الفلاحون علينا ومستثمرون..

والرابطة الفلاحية: يسوقون لمعارفهم ولا ينسقون معنا!

طرطوس - هيثم يحيى محمد

لم تسوق السورية للتجارة حتى الآن سوى ٣٥٠ طناً من أصل إنتاج محافظة طرطوس البالغ ١٥٣ ألف طن. في الوقت الذي كان الجميع يطالب بتسويق كميات كبيرة من الإنتاج وبعد حصول عدة اجتماعات حكومية رفيعة في كل من اللاذقية وطرطوس لهذا الغرض!

مدير السورية للتجارة بطرطوس محمود صقر بين لـ«الوطن» أنه تم فرز وتوضيب كمية ١٢٠٠ طن من الحمضيات ضمن خط فرز وتوضيب الحمضيات التابعة لفرع طرطوس السورية للتجارة منها ٣٥٠ طناً سوقها الفرع وتم بيعها من خلال منافذ السورية للتجارة في المحافظات والباقي للقطاع الخاص. وبخصوص الصعوبات والقيود أكد أنه لا توجد لدى الفرع أي مشكلة بالآليات كما أن تجاوب الفلاحين معهم جيد ويتم باستلام كل الكميات الواردة إلى المؤسسة.

وأما بشأن رفض أي كمية، والزام شركة الدراسات بتغيير شروط عقد الإكساء بما يسهم في الإسراع بإنهاء المشروع الذي سينعكس إيجاباً على جميع العاملين ضمن المديرية، والذين يتحملون القسم الأكبر من المعاناة نتيجة ضيق الأبنية المستأجرة من جهة والشروط الصحية المعومة ضمن أقضية تلك الأبنية، وخاصة مع افتقارهم ضوء الشمس والإنارة والتدفئة.



اتحاد الفلاحين: ٤٠ بالمئة من الإنتاج مازال في الحقول

وعندما يبدأ الإنتاج يضطرون للتسويق من خلالها وفق الأسعار الراجعة ومن جهتها توجه الفلاحين بأهمية التسويق للمؤسسة لكن لكل أسبابه التي تجعله يسوق عن طريق التجار وأسواق الهال. أي شكوى من منتج اتصل بالمؤسسة ولم تستجب له، مضيفاً: نحن لا نستطيع الزام أي فلاح بالتسويق للمؤسسة والالتزام بأسعارها المحددة، فمعظم الفلاحين يأخذون من التجار سلفاً مالية على الإنتاج

وهي لا تخدم الفلاح ولا التسويق. وجانبه رئيس مكتب التسويق في اتحاد الفلاحين أوضح أن المؤسسة تأخذ ما يعرض عليها ولم تصلهم أي شكوى من منتج اتصل بالمؤسسة ولم تستجب له، مضيفاً: نحن لا نستطيع الزام أي فلاح بالتسويق للمؤسسة والالتزام بأسعارها المحددة، فمعظم الفلاحين يأخذون من التجار سلفاً مالية على الإنتاج

كرابطة فلاحية وعندما يسوقون فإنهم يقومون بالفرز والتصنيف ويأخذون ما يريدون ويتركون الباقي للفلاح الذي يعود لينقل ما رفض إلى سوق الهال وهنا يخسر ويرتكب ولاسيما أن الأسعار عندهم محددة ولا يتم زيادتها ولو زادت في سوق الهال. وأضاف: لماذا لا ينسقون معنا رغم مطالباتنا في الاجتماعات بهذا التنسيق... هناك ثغرة بيننا وبينهم

بدأ منذ ٢٠ عاماً

عقد الإكساء يوقف مشروع بناء المصالح العقارية في السويداء

السويداء - عيسى صيمومة

كشفت رئيس نقابة عمال الدولة والبلديات في اتحاد عمال السويداء خالد الخطيب لـ«الوطن» أنه خلال السنوات الثلاث القادمة ستقف مديرية المصالح العقارية في السويداء بإشكالية كبيرة جراء افتقارها المساحين والفنيين الذين تم تعيينهم منذ بداية التسعينيات من القرن الماضي لعدم وجود عناصر عاملة لترميم النقص بسبب إغلاق مدرسة الهندسة ومعهد المراقبين الفنيين الكائن في محافظة درعا منذ أكثر من ٢٥ سنة.

وأشار إلى أن العناصر الحالية المتبقية ستحال إلى التقاعد خلال السنتين القادمتين، الأمر الذي سيؤدي إلى توقف عمليات المسح والتحرير وأعمال الرقابة الفنية، لافتاً إلى أنه رغم المطالبات المتلاحقة من النقابة في المؤتمرات العمالية بضرورة إعادة فتح مدرسة المساحة والمعهد للحاجة الفعلية لخريجين جدد على مساحة القطر كله وليس في السويداء وحدها إلا أنه لم يتم حتى تاريخه

أخذ تلك المطالب بين الاعتبار. كما أكد الخطيب، ضرورة الإسراع في إنهاء مشروع بناء المصالح العقارية الجديد الذي مضى على البدء به أكثر من ٢٠ عاماً، موضحاً أن أهمية إنهاء المشروع تعود إلى الواقع السيئ الذي يعانيه المصالح العقارية في السويداء حيث تعاني من أبنية لوقوع معظمها ضمن أبنية تعاني الرطوبة ووقدان الإضاءة والاعتماد على اللدات، إضافة إلى واقعا الإنشائي القديم حيث تحتاج جميعها إلى أعمال الترميم والصيانة، وخاصة بناء المحكمة العقارية فضلاً عن ضيقها وحاجة المديرية إلى استئجار أبنية جديدة للتوسع بالعمل مع افتتاح أقسام جديدة ووصول عدد العاملين ضمن المديرية إلى أكثر من ٣٥٠ عاملاً، الأمر الذي أربك العمل، فضلاً عن قيمة الإيجارات المترتبة على المديرية لمصلحة تلك الأبنية وخاصة مع مطالبة أصحابها بها. وبين الخطيب أن التأخير في إنهاء المشروع الذي تم الانتهاء من